أزمة العنف الطائفي
في العراق بعد الاحتلال الأمريكي (٢٠٠٣)

أ.م.د.هادي مشعان ربيع[*]

المقدمة:

شكل التنافس بين الشيعة والسنة في المجتمع العراقي بعد الأحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ محور الصراع السياسي في الدولة العراقية، فقد اعاقت هذه التوترات والصراعات الطائفية عمليات بناء الدولة وزعزعت استقرار البلاد. ومما زاد من سوء الأمور عدم قيام الحكومات العراقية المتعاقبة بأي محاولات واضحة للتغلب على هذه الانقسامات، وبناء هوية وطنية مشتركة، لا بل أن العديد من الاجراءات التي اتخذت حتى الأن لم تؤدي الا الى مزيد من تفتيت الدولة.

واذا كانت تاريخيا الخلافات بين الشيعة والسنة تدور حول القضايا السياسية واللاهوتية والعقائدية هي السبب في الأنقسام بين السنة والشيعة، بيد أن التنافس على السلطة والموارد والمكانة هو الدافع وراء مظاهرها وتجلياتها الحديثة، وشيئا فشيئا هيمنت فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدلاً من تمثيل المواطن، الأمر الذي أدى الى تفاقم الانقسامات القائمة بدلاً من تخفيفها، وقد ادت مأسسة الهويات الطائفية الى نشوب صراعات واعمال عنف دموية حول مكانة وحجم وقوة كل طائفة، وقد كان لهذه الصراعات واعمال العنف أثر مزعزع للأمن والاستقرار المجتمعي، خاصة عندما كات تضفي المشروعية على أعمال الجماعات التي تمارس العنف والتي تدعي تمثيل طوائفها.

إشكالية البحث

أخذ موضوع العنف الطائفي في العراق اليوم مساحة واسعة من المساجلات الكلامية والحوارات الفكرية الجادة التي تصدى لها جمهرة من مثقفين وعلماء دين وأكاديميين، مثلوا مختلف شرائح المجتمع وانتماءاته، حاولوا من خلالها وضع الحلول المناسبة لهذه الظاهرة المتفاقمة، التي أصبحت تهدد وحدة البلاد ومستقبلها، وتلمس مدى إمكانيات تطوير منظومة فكرية وعملية قادرة على تجاوز حالة التخندق والاصطفاف الطائفي، وصولاً إلى بناء نسيج وطني مستقبلي موحد. والسؤال الذي يسأل هنا بعد كل الذي قيل ويقال من طروحات حول ما يجري في الساحة العراقية: هل الصراع الدموي في العراق اليوم هو صراع طائفي بالفعل مثلما يسوقه الأعلام؟ أو أن دوافعه وأسبابه الحقيقية بعيدة عن التكوين الاجتماعي والمذهبي لبنية المجتمع العراقي؟.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث الى كون ظاهرة العنف الطائفي ظاهرة خطيرة تهدد أمن المجتمع العراقي واستقراره وبقائه، لذا لابد من التصدي لهذه الظاهرة من خلال البحث العلمي والأكاديمي بقصد سبر غورها واكتشاف مكنونها،

[*] كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار.

والاسباب التي تقف ورائها في محاولة لتخفيف من حدتها على المجتمع ، بالسعي لبناء منظومة فكرية عابرة الطوائف تعطي الأولوية للوطن على الطائفة، على خلاف توجهات النخبة السياسية ذات النزعة الطائفية التي تسعى للسيطرة على المجتمع بطوائفه، من خلال سعيها الى بناء دولة طائفية واستخدامها للسيطرة على المجتمع.

هدف البحث

يهدف البحث الى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ماهي الأسباب الحقيقية التي تقف وراء العنف الطائفي اليوم في المجتمع العراقي؟.

٢- ماهي أهم الأساليب التي يمارس من خلالها العنف الطائفي في المجتمع العراقي ؟.

٣- ماهي أبرز الحلول التي من الممكن أن تسهم في علاج أزمة العنف الطائفي في العراق؟.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: (إن أزمة العنف الطائفي في العراق هي أزمة طائفية سياسية، وليس طائفية اجتماعية، وان هذا العنف وبكل الأساليب التي يمارس بها، هو نتيجة لجملة من العوامل والأسباب المتداخلة داخلياً وخارجياً).

منهج البحث:

سوف يعتمد البحث المنهجين: التاريخي، والوصفي التحليلي، المنهج التاريخي في محاولة لتتبع الجذور التاريخية للعنف الطائفي في العراق، أما المنهج الوصفي التحليلي سوف نحاول من خلاله وصف أزمة العنف الطائفي اليوم في العراق وتحليلها لبيان أهم اسبابها، وأهم الاساليب التي يتم اعتمادها في ممارسة هذا العنف.

تقسيمات البحث

استناداً إلى ما تقدم سوف يُقسّم البحث على أربعة مباحث: نتناول في الأول منها: مفهوم الطائفية وأهم أسبابها، وفي الثاني: أساليب العنف الطائفي، أما المبحث الثالث سوف يخصص لمناقشة أبرز الحلول لأزمة العنف الطائفي في العراق. والخاتمة سوف يتم فيها ابرز أهم ما توصلنا له من نتائج.

المبحث الأول

في مفهوم الطائفية وأهم أسبابها

أولاً– مفهوم الطائفية:

تشتق كلمة الطائفية كمصطلح من كلمة " الطائفة " التي يمكن حصر معناها بالجانب الاجتماعي الذي يرتكز على البعد الديني، فهي تأتي بمعنى "الجماعة" ذات الهوية الدينية أو المذهبية، والتي غالباً ما توفر للفرد من جراء انتمائه لها ضمان الحقوق مقابل التنازل عن فرديته لها[١]. وقد عرفت الطائفة بأنها" التنظيم الاجتماعي الذي تسلكه أو تعتمده جماعة دينية، مما يحدد هويتها وولاءاتها والقوى الفاعلة فيها كرجال الدين بالمقارنة مع جماعة طائفية أخرى موجودة في المجتمع نفسه"[٢].

١– صلاح كاظم جابر،" دينية القيم الطائفية ودورها في اسطرة العقلية العراقية "، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ١٦، العدد٢، جامعة القادسية، ٢٠١٣، ص٥١.

٢– حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠،ص٤٣٧.

وحدد ناصيف نصّار الطائفة، بأنها"جماعة منظمة من الناس يمارسون معتقداً دينياً بوسائل وطرق وفنون معينة، أنها تجمع ديني في الأصل والممارسة والغاية. وإذا ما اكتسبت مع الزمن بُعداً اجتماعياً سياسياً فذلك عائد إلى نوع فهمها وتطبيقها للدين، وعلى الظروف التاريخية التي اجتازتها"[٣]، وذلك بالمقارنة مع تعريفين آخرين يقول أولهما إنّ الطائفة هي " كيان اجتماعي له عدده ومؤسساته وابنيته وأوقافه وشعاراته وعاداته"[٤]، ويقول الثاني أنها" اهتمام مجموعة دينية بممارسة عقائدها وشعائرها وتنظيم كيانها العائلي الاجتماعي"[٥].

وهذا يعني أنّ " الطائفة" هي مجموعة من الناس تشترك بمعتقدات وأفكار دينية معينة، لا تهدف في نشاطها التعبوي تحقيق أهداف سياسية على حساب طوائف أخرى، أو تفضيل مصالح طائفة معينة على مصالح طائفة أو طوائف أخرى.والطائفة أو الطوائف أمر طبيعي، وهي موجودة تقريبا في كل الدول، وهي لا تتعارض أو تؤلّفُ عائقا أمام انتماء الفرد إلى الدولة في الظروف الاعتيادية، بمعنى آخر إنّ انتماء الفرد إلى الطائفة لا يؤلّف عائقا أمام انتمائه إلى الكيان المجتمعي الأكبر، بل على الأغلب تكون مفاهيم الوطن الدولة حاضرة لديه من خلال إحساسه أن انتماءه الطائفي لا يتجاوز انتماءه الأكبر، بل إنّ الإطار الأكبر المُعبر عنه بالوطن والدولة هو يضم طائفته. وهذا يعني أن الحلقة المجتمعية الأصغر تبقى لدى الفرد مرتبطة بالحلقة الأكبر وهي الأهم. ومن المتعارف عليه لدى الشعوب والأمم،أن من حق كل فرد الانتماء والتصريح بالانتماء لأي دين أو اعتقاد أو طائفة، بشرط أن تكون أفكار الشخص لا تحض على أذى، أو الإجرام بالآخرين. ألا انه لابد من ذكر مسألة مهمة وهي أن انتماء الفرد الى طائفته سيزداد أهمية بالنسبة إليه في أوقات ضعف الدولة المركزية، وحدوث الأزمات والاضطرابات الداخلية أو الخارجية[٦]، الأمر الذي يضع هذا الانتماء بشكل وإطار آخر ممكن التعبير عنه بـ(الطائفية)، التي عرفت بأنها" أن يستيقظ في الإنسان وعي استقلالي بجنسه أو بدينه أو عقيدته، تحت دوافع صحيحة، أو غير صحيحة، تجعله يسلك مسلكاً سلبياً تجاه من لا يشاركه في جنسه، أو دينه، أو عقيدته" [٧]. وعرفت أيضا بأنها "ضرب من التحيز والتعصب تجعل أبناء الطائفة الدينية الواحدة تتميز وتتعصب لطائفتها، وتعتبرها الأفضل والأحسن من الطوائف الأخرى، وفي الوقت ذاته تنظم أفرادها وتخوفهم وتدفعهم إلى محاربة الطوائف الأخرى بدون حق، أو مسوغ ديني، أو أخلاقي، أو اجتماعي لذلك" [٨]. وفي تعريف ثالث، الطائفية هي "جماعة دينية أو مذهبية أو عقائدية يسعى المنتسبون إليها إلى الحفاظ على تماسكها ووظيفتها الاجتماعية، وهم بذلك يمارسون شكلاً من أشكال السلطة، ويطمحون بهذا الحد أو ذاك إلى ممارسة سلطة أوسع في المجتمع. تلك السلطة هي الوجه السياسي من الطائفية "[٩].

---

[٣]– ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد – مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي، دار النهار، بيروت، ط٢، ١٩٧٠، ص١٣٥.

[٤] – ناصيف نصار، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

[٥] – المصدر نفسه، ص ١٣٦.

[٦] – مازن كم الماز، " الطائفية وإشكالية التغير الاجتماعي"، الحوار المتمدن، العدد(١٨١٦)، ٤-٢-٢٠٠٧.على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

[٧]– طارق البشري، "بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي"، في: طارق البشري، وليم سليمان، ومصطفى الفقهي، الشعب الواحد والوطن الواحد: دراسة في أصول الوحدة الوطنية، تقديم: بطرس بطرس غالي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٦٩.

[٨]– احسان محمد الحسن،" الطائفية مرض اجتماعي يتعين فضح أخطاره الهدامة "، صحيفة الزمان ٢٠٠٧/٥/١٤ .

[٩]– سليمان تقي الدين،" الطائفية والمذهبية وأثارها السياسية "، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير/ شباط ٢٠١٣، ص ٤٣.

وقد عرف قاموس جامعة أكسفورد الشخص "الطائفي: " بأنه الشخص الذي يتبع بشكل متعنت طائفة معينة وبرفض الاعتراف بالطوائف الاخرى، ويسلب حقوقها بدافع التعصب لطائفته في جميع الظروف والأحوال "[١٠]. كما ويقال " طائفيٌ " لذلك الإنسان الذي يعلي ما التزمته الطائفة أو تبنته على المشتركات مع الأمة، ويعطيها من الاهتمام أكثر مما يعطي لتلك المشتركات، وبالتالي يصبح على الرغم من اتصاله بجسد الأمة الكبير يكاد ينفصل عنها،فالطائفية يمكن أن تؤدي عند من يتعصبون لها ويعلون من شأنها أن تصبح مذهبا وأيديولوجيا وهوية، تحل محل الهويات الأخرى، بل والتعالي عليها، وهذا هو مصدر الخطر فيما هو طائفي[١١].

إن الطائفية تعني الانتماء إلى طائفة غالباً ما تكون تلك الطائفة دينية، وعليه فان الطائفية تحاول إلغاء أي مفهوم لانتماء الفرد السياسي والاجتماعي مقابل إبراز انتمائه الديني–أو المذهبي. أي إن مجرد الانتماء إلى طائفة، أو مذهب، لا تجعل الإنسان المنتمي إلى تلك الطائفة طائفياً، كما لا يجعله طائفيا عمله لتحسين أوضاع طائفته، أو المنطقة التي يعيش فيها، من دون إضرار بحق الآخرين. ولكن الطائفي هو الذي يرفض الطوائف الأخرى وينكر حقوقها، أو يكسب طائفته تلك الحقوق التي لغيرها تعاليا عليها، أو تجاهلا لها وتعصبا ضدها.

كما إنّ الفرد لا يتحول إلى شخص طائفي إلا أن تتحول قضية انتمائه من انتماء لطائفة إلى ولاء لها بشكل يؤثر على غيرها من الولاءات الأخرى المهمة، كما في حالة تقدم الولاء لطائفته على الولاء للوطن، مما ينتج مردودات سلبية على الدولة ومؤسساتها، من حيث تنظيمها وإدارتها، وتسود مفاهيم المحسوبية والمنسوبية على حساب الكفاءة، وعلى تماسك النسيج الاجتماعي، حينما تؤدي إلى زيادة الفجوات بين الأفراد المجتمع،عندما تسود مفاهيم الإقصاء والأبعاد والتهميش. ويرى فالح عبد الجبار أن الطائفية تقوم على أربع ركائز، وهي[١٢]:

١- تعيين الهوية الدينية أو الهوية المذهبية(في دين منقسم) على أساس الجماعة أو الطائفة (Sect)، وليس على أساس هوية الأمة– الدولة.
٢- تسييس هذه الهوية كوحدة للفعل الجمعي كبديل عن الهويات الاجتماعية (الطبقات)، أو الهويات الإيديولوجية، سواء بإزاء الجماعات الأخرى المغايرة، أو بإزاء الدولة.
٣- إنّ الهوية الدينية الجزئية تنشطر بتأثير التنظيمات الاجتماعية (قبائل، وطبقات)، أو هي تشطر هذه التنظيمات.
٤- إنّ الجماعات الجزئية سواء قامت على انقسام داخل الدين الواحد (المذهب)، أو تعدد الأديان، أو تعدد الإثنيات (الجماعات القومية) ذات المذاهب أو الدين المختلف، فإنّها ليست كيانات صوانياً، ولا بنية ثابتة.

والطائفية تكاد تكون أبعد من مجرد خطاب ديني، أو قراءة خاصة لفهم النص المقدس، لأن الفرد مهما كان موقفه من الدين، أو درجة التزامه بطقوسه، أو حتى معرفته بتفاصيل عقيدة طائفته، يجد الملجأ في طائفته الخاصة في ظل غياب الدولة المركزية، وتصاعد حالة جدل صراعية بين الطوائف، تقوم على رفض الآخر ومحاولة

[10]-A.S Homby, E.V. Catenby and H. Hwake field ,The Advanced Learners dictionary of current English oxford univ.press, London,1969,p.705.

[١١]– إبراهيم سليم ابو حليوة، طه جابر العلواني، تجليات التجديد في مشروعه الفكري، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١١، ص١٩٧.

[١٢]– فالح عبد الجبار، "المشكلة الطائفية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير/شباط ٢٠١٣، ص ١٤.

استئصاله. هذا الموقف الإقصائي من الآخر الطائفي يستند على أساس التزام تسليمي عقيدي قائم على أساس تمايز هويته ومسوغ وجوده على خلافه مع الآخر، وكأي خلاف ذي شكل ديني يتعلق بالمقدس، فهو خلاف صراعي "جذري" يسهل استدراجه إلى ممارسة العنف ضد الآخر[١٣].

الطائفية إذاً ظاهرةٌ مرضية لا شك في ذلك، لأنها تحاول نفي الآخر والقضاء عليه، فما يجري في العراق وسوريا، وما جرى في إيران وأفغانستان وباكستان، وفي دول أخرى، مما يحمل مبدأ، أو فكرة، أو سياسة نفي الآخر، وعدم قبوله، والقضاء على المغاير أو المفارق طائفياً، هذه الأمور كلها جعلت من هذه الأفعال والسلوكيات ظاهرةً مرضية تهدد مفهوم الأمة الإسلامية، وتقضي على جميع الروابط التي تربط بين أجزائها، ويصبح الناس مجرد طوائف متناحرة.

ثانيا–أسباب العنف الطائفي

بداية لأبد من القول إنّ الصراع الطائفي ليس جديداً في تأريخ الأمة، فقد تشكلت المذاهب العقدية والمذهبية على خلفية جدل علمي، وتباين فكري، كانت تصحبه الخلافات وتشوبه النزاعات بين حين وآخر، منذ أكثر من عشرة قرون، فابن الأثير يحدثنا عن حوادث سنة ٣٢٣هـ عن فتنة الحنابلة في بغداد وصراعهم مع الشافعية. كما يحدثنا عن تجديد الفتنة بين السنة والشيعة ببغداد سنة ٤٤٣هـ، وقبل ذلك وبعده جرت حوادث كثيرة في تأريخ الأمة فيما بين المذاهب والطوائف[١٤]. لعل أبرزها ما جرى في عهد الدولة العثمانية من حوادث بين السنة والشيعة في بغداد، وغيرها من المناطق التابعة للدولة العثمانية آنذاك، مورست فيها أشكال مختلفة من العنف وصل إلى حد القتل، ونبش القبور، وهدم الأماكن المقدسة [١٥].

لكان ما يجري اليوم في الساحة من أثارة للفتن الطائفية يختلف اختلافا كبيراً عمّا كان يجري في سابق العصور، من ناحية مستوى الخطورة وحجم التداعيات الناجمة عنها. ذلك أن تلك النزاعات كانت تحصل في ظل حضارة رائدة، إذ كانت الأمة في موقع الصدارة والقوة، وكانت الحضارة الإسلامية هي طليعة التقدم والتفوق في العالم يومئذ. أما اليوم فإن الأمة الإسلامية ضعيفة ومفتتة، وتواجه أعداء من مصلحتهم أشغال الأمة بالخلافات الداخلية، لإعاقة إرادة التنمية والتقدم، ولهدر طاقاتها وإمكانياتها، ولتوفير فرص النفوذ والهيمنة عليها.

وإذا ما جئنا للبحث عن أسباب هذه الفتنة الطائفية التي تحدث اليوم في العراق، فسوف نجد أن هذه الأسباب كثيرة ومتداخلة بعضها داخلي وآخر خارجي، بعضها نتيجة لتراكمات تاريخية والبعض الأخر آني طارئ، وفيما يأتي عرض ملخص لأبرز هذه الأسباب:

١–الإدارة الأمريكية وقواتها المحتلة:

كان الاحتلال وما نتج عنه من فراغ أمني وسياسات خاطئة، قد أسهمت في تصعيد العنف الطائفي وتركه يأخذ مدياته، فحينما اتخذت الإدارة الأمريكية قرارها بغزو العراق سوّغت ذلك بأن هدفها هو تحرير العراق من الدكتاتورية، ونشر الديمقراطية، غير أن أداء القوات الأمريكية قد تناقض تماما مع تلك المسوّغات، ومارست أداء

[١٣] – مازن كم الماز، مصدر سبق ذكره.

[١٤]– عز الدين ابو الحسن علي بن ابي الكرم الشيباني، الكامل في التاريخ، ج٦، ط٤، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت،١٤١٤هـ، ص ص ١٥٨–١٧٥.

[١٥]– ينظر تفاصيل هذه الحوادث في: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،ج٢، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٦٩.

مشبوها منذ اللحظة الأولى التي تمكنت فيها من إسقاط النظام، وذلك حينما تركت مؤسسات الدولة والإدارات الحكومية عُرضةً للنهب والسلب والتخريب، مما أدى إلى إسقاط هيبة الدولة، ونهب ممتلكاتها، وتخريب مؤسساتها، والاستيلاء على جميع الأسلحة والمتفجرات، قاد في المراحل اللاحقة إلى إغراء القوى المناهضة للتغيير في العراق لمواجهة الدولة.

لم تقف الإدارة الأمريكية في إجراءاتها عند هذا الحد، بل عمدت إلى اتخاذ قرارات كانت نتائجها كارثية على العراق، منها حل الجيش العراقي، والمؤسسات الأمنية، ووزارة الإعلام، وزارة الصناعة والتصنيع العسكري، فشهد البلد بذلك جيوش من العاطلين عن العمل، وبات ساحة مفتوحة لقوى الإرهاب، وأجهزة الاستخبارات الإقليمية والعالمية، لعدم قيام الإدارة الأمريكية بإيجاد بديل لسد الفراغ الناجم عنها، مما أدّى إلى حدوث فراغ أمني هائل، أصبحت معه حدود العراق مفتوحة أمام كل من يريد دخول العراق وممارسة نشاطاته التخريبية[١٦].

ولعل أخطر ما جاء به الاحتلال هو اعتماد المعايير الطائفية والاثنية في إعادة تشكيل الأطر الجديدة للدولة بعد أن قام بتدميرها، وهذه المعايير دفعت المواطن إلى التمسك بمرجعيات أخرى بديلة عن مرجعية الدولة الوطنية، والى تفكيك المجتمع، وتحويله تدريجياً إلى مجتمع طوائف وقوميات متصارعة، بدأت بوادرها بالظهور من خلال التشكلات التي أقامها الاحتلال. ممّا عرض الاستقرار السياسي في العراق إلى التصدع، والوحدة الوطنية للانفراط، ورفع في حالات أخرى درجة الاحتقان السياسي إلى المدى الذي انفجرت فيه غرائز التوترات الاجتماعية منفلتة من كل سيطرة وضبط[١٧].

٢- الدور الإقليمي:

إن احتدام استقطاب إقليمي شيعي- سني قطباه الأساسيان إيران الشيعية، والمملكة العربية السعودية السنية، وأضيفت إليهما مؤخراً تركيا السنية، هو في جانب منه تعبير عن الصراع الطائفي الجاري في العراق والبحرين بشكل أساس، فضلاً عن الصراع الدائر في لبنان وسورية بطبيعة الحال. فالأيديولوجيا في هذه البلدان تطل على الأمور من منظور مذهبي، والمصالح الجيوبوليتيكية منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ في تصادم. إن من أبرز أهداف إيران في المنطقة وفي العراق على وجه الخصوص هو تمكين "الإسلاميين" الشيعة، وهي بذلك تشكل أداة لتعميق الطائفية. كما أن رد الفعل المعاكس من قطاع من البلدان العربية يضاف إليها تركيا هو رد فعل طائفي بالمثل[١٨].

٣-العامل الفكري:

تؤلّف المنظومة الفكرية سبباً مهما من أسباب العنف الذي تشهده الساحة العراقية، فالمنطق الذي يحكم بنية هذه المنظومة، يقوم على أساس وحدة الحقيقية. إن هذا المنطق هو ليس خاصية في الثقافة العراقية، وإنما يصدق على عموم الثقافة العربية الإسلامية، ولكن ترجم في الثقافة العراقية ليس فقط إلى تغييب الآخر وإبعاده

---

[١٦]- حسين علي السلطاني، " الأزمة السياسية والطائفية في العراق الأسباب وآفاق الحل"، في: مجموعة باحثين: الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص ٦٩-٧٠.

[١٧]-هاني فارس،" الآثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق على المنطقة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٨.

[١٨] - قالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٩-٣٠.

من الحياة الثقافية، بل حرمانه من حق الوجود وإقصائه وتصفيته جسديا. ومنطق وحدة الحقيقة يعني باختصار أن الحق واحد ولا يمكن أن يكون اثنين، وطالما أنني على حق ومتيقن مما أراه فإنّ الآخر المختلف عني هو على باطل بالتأكيد. أن هذا الاعتقاد يتحول إلى مصدر للعنف عندما يرتبط بقضيتين أخرتين هما:أولا: إننا لا يمكن إقامة الحق وتجسيده ألا بإزالة الباطل وإقصائه تماما، وثانيا: إيماننا المطلق بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أي تكليف أنفسنا بواجب إزالة الباطل وتجسيد الحق، إذا اعتقدنا أننا المالكون للحق والناطقون باسمه، وعلينا واجب ومسؤولية تنفيذه، بدءاً بإزالة الباطل وقلعه من جذوره، حتى لو تطلب الأمر رفع السلاح وتصفية الآخر المختلف[١٩].

٤- طبيعة الشخصية العراقية:

هذه الشخصية التي تتسم بحالة من التوتر والقلق والتطرف، وهي صفة أشار لها الدكتور علي الوردي، وخصها بدراسة قيمة خلص فيها أن أسباب هذه الصفة هو عامل بيئي، إذ إن وقوع العراق على حافة الصحراء جعله مسرحا لصراع ثقافتين هما: البداوة والحضارة، وقد انعكس هذان النمطان من الثقافة على الشخصية العراقية، فاتصفت بالتناقض والتوتر والتطرف في اتخاذ المواقف[٢٠]. وإذا ما أضفنا إلى ذلك عوامل أُخر تتمثل أبرزها، بتعدد وتنوع المجتمع العراقي، إذ يوجد فيه عدد كبير من الأديان والمذاهب والقوميات، وفشل الحكومات المتوالية في صهرها في بوتقة الوحدة الوطنية[٢١]، وتعرض المجتمع العراقي للكثير من الأزمات المتلاحقة: حرب الخليج الأولى والثانية، والحصار الاقتصادي، والاحتلال، وفقدان الأمن، ولد كل ذلك لدى المواطن العراقي شعوراً بالضعف والاغتراب الوطني، ومن ثم العودة إلى الذات المذهبية، لذا أرجع عدد من الباحثين سبب تصاعد الصراع الطائفي بعد ٢٠٠٣ إلى عجز أنظمة الحكم السابقة عن إدخال معايير الانتماء والمواطنة في عقول المواطنين وقلوبهم، وبناء سياسة المشاركة والحوار، الأمر الذي دفع بشكل طبيعي الى انهيار المجتمع والدولة بعد سقوط النظام، وعودة أفراد المجتمع الى ذواتهم المذهبية للاحتماء بها[٢٢].

٥-التنظيمات الإرهابية:

هذه التنظيمات الإرهابية بمختلف مسمياتها وعناوينها أدت أثراً كبيراً في تأجيج الصراع الطائفي في العراق، وذلك من خلال تسترها وراء شعارات إسلامية من أجل تحرير العراق من الاحتلال، أو للدفاع عن مكون معين. مما دفعها إلى تكفير واستباحة دم كل من يتعامل مع القوات المحتلة، أو لا يؤيدها في حربها ضد هذه القوات، وصل الأمر إلى حد تكفير طائفة كاملة من المجتمع العراقي. إن ممارسة العنف من جانب هذه الجماعات كان لابد أن يترك رد فعل معاكس من الجماعات الأخرى، لينتج عنف مضاد بذريعة الدفاع عن مكون معين أو عن طائفة

[١٩]- فوزي حامد حسين، " هل هناك حل لأزمة العنف الطائفي في العراق"، في : مجموعة باحثين: الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

[٢٠]- علي الوردي، شخصية الفرد العراقي: بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، دار إحياء الكتب، بغداد، بلا تاريخ.

[٢١] حسنين توفيق ابراهيم، وعبد الجبار أحمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص ص ٥٩-٦١.

[٢٢] - رغد نصيف جاسم، "السلوك السياسي للأجيال(دراسة حالة العراق)"، مجلة العلوم السياسية، العدد٢٧، جامعة بغداد، كانون الأول ٢٠١٣، ص ٢٩٤. وينظر كذلك: بلقيس محمد جواد،" تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية"، مجلة العلوم السياسية، ،العدد٣٦، جامعة بغداد ،حزيران ٢٠٠٨، ص ص ١٦٠-١٦٢.

معينة، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ضعف الدولة ومؤسساتها الأمنية أدركنا حجم المشكلة التي كانت تتفاقم يوما بعد آخر[٢٣].

٦-عملية تشكيل الدولة وضعف أداء الحكومة:

في غمرة هذا التعقيد والفوضى الأمنية، وفي أجواء مشحونة بالتشكيك وعدم ثقة بين القوى السياسية، جاء تشكيل الدولة العراقية الجديدة. فقد ألزمت الإدارة الأمريكية القوى السياسية العراقية بسقف زمني معين، وضوابط محددة لإنجاز العملية السياسية برمتها، من كتابة الدستور إلى أجراء الانتخابات، وانتهاء بتشكيل الحكومة، الأمر الذي أنتج بناءً سياسيا ضعيفا، وحكومة غير منسجمة تتقاسمها المحاصصة الطائفية، جعلها عاجزة عن حل مشكلات البلد، وتلبية احتياجات المجتمع على الأصعدة كافة. فبعد مرور أكثر من عشر سنوات، وتعاقب عدة حكومات لا يزال العراق يعيش الفوضى السياسية، والفساد الإداري المستشري في كل دوائر الدولة ومفاصلها، مما مهد وسهل ظهور قوى جديدة على الساحة تمثلت بمليشيات الأحزاب وانتشارها الواسع، وتمردها على مؤسسات الدولة [٢٤].

٧- أداء القوى السياسية العراقية وخطابها الإعلامي:

في ظل هذا الواقع برز عامل أداء القوى السياسية العراقية، هذه القوى التي كان يعول عليها أن تؤدي أثراً فاعلاً في استقرار البلاد، وتؤلّف عنصراً مؤثراً في تحديد المسارات الصحيحة لحركة المجتمع، أضحت جزءاً من المشكلة، بل هي التي تصنع المشكلة، فبدلاً من أن تترفع عن القضايا الجزئية، وتتجاوز الخلافات الطارئة، التي افرزها النظام السابق، والأحداث التي أعقبت سقوطه، وتتحرى مواطن الالتقاء والمصالح المشتركة، وتقرأ الأحداث بموضوعية ومسئولية عالية، وتسعى إلى توحيد المجتمع، وبلورة موقفه الصحيح إزاء التحديات الجسيمة التي تواجهه، بدل كل ذلك أخذت تمعن في اعتماد سياسة التخندق الطائفي والخطاب الفئوي، وإثارة عوامل التفرقة، وتبادل الاتهامات، وتغليب المصالح الفئوية والشخصية على المصالح الوطنية[٢٥]. وذلك ناتج بالتأكيد عن شعور هذه القوى بأن الوصول إلى المناصب السياسية لا يتم إلا عبر لبس العباءة الطائفية- حتى وان كانت علمانية لا تعترف بالدين والمذهب-، الأمر الذي دفعها إلى تبني الهوية الطائفية في برامجها السياسية والانتخابية[٢٦]. بمعنى آخر أن الطائفية في العراق يتم تكريسها من ساسة ليس لديهم التزام ديني أو مذهبي، بل هو موقف انتهازي للحصول على "عصبية" كما يسميها ابن خلدون، أو "شعبية"، كما يطلق عليها في عصرنا هذا، ليكون الانتهازي السياسي قادراً على الوصول إلى السلطة، حتى لو كان ذلك على حساب أمن واستقرار ووحدة الوطن ومستقبله [٢٧].

٨-الصراع السوري:

[٢٣] – سناء كاظم كاطع،" الطائفية العائق الاكبر في بناء الدولة العراقية المعاصرة"،مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٥، جامعة بغداد، حزيران٢٠٠٧، ص ١٦١.

[٢٤] – حسين علي السلطاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

[٢٥] – المصدر نفسه، ص ص، ٧٢-٧٣.

[26] -Fanar Haddad, Sectarianism In Iraq, ,University of Colombia, New York, 2011, p.17.

[٢٧]– حميد فاضل حسن، " إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٢، جامعة بغداد، (٢٠٠٦)، ص ١٨٨.

إنّ اكتساب الصراع في سوريا الذي اندلع منذ آذار ٢٠١١ بُعداً طائفياً، وذلك من خلال وقوف دول الخليج ومن ورائهم أوربا الغربية والولايات المتحدة إلى جانب الثوار، ووقوف إيران إلى جانب نظام بشار الأسد، كان قد أسهم في تعميق التوتّرات الطائفية في العراق، وعزّز التضامن الطائفي العابر للحدود الوطنية. فقد أنضمَّ الكثير من المقاتلين العراقيين، السُنَّة والشيعة على حدّ سواء، إلى صفوف ميليشيات تقاتل في سورية لصالح أو ضد النظام السوري. كما قامت الحكومة العراقية بدعم النظام السوري بمختلف الصور، سواء كان الدعم المباشر بالمقاتلين والأسلحة والمشتقات النفطية، أو بشكل غير مباشر من خلال السماح للسلاح والمقاتلين العبور عبر العراق دعماً للنظام السوري، وكان لهذا الأمر انعكاسه على الداخل العراقي، إذ أسهم في مزيد من الاصطفاف الطائفي[٢٨].

٩- وسائل الإعلام:

أدت وسائل الإعلام بكافة أشكالها، ولاسيما بعض القنوات الفضائية دوراً كبيراً في إثارة العنف الطائفي، فالإعلام الطائفي قد أدى دورًا مؤثرًا، ومهيمنًا؛ إذ استخدمت الآلة الإعلامية بكفاءة عالية؛ لتحريض أبناء الوطن الواحد على أنفسهم، واهتمت مواده الإعلامية ببعث البغضاء، وصبغ الشرعية على الميليشيات والجماعات الطائفية، والقتل على الهوية، وكلما انحصرت مظاهر الفتنة، سعى الإعلام إلى إثارتها مرة أخرى، وعدم إعطاء الفرصة لأبناء الوطن الواحد للعيش جميعاً في بلدهم، بما يكفل احترام الآخر، وخصوصيته[٢٩].

إنّ تضافر العوامل والأسباب السابقة مجتمعة وتفاعلها مع بعضها يُفسّر لنا الكثير ممّا يجري اليوم في العراق من عنف مبالغ فيه. وان العنف الطائفي الذي يمّثل مظهراً من مظاهر العنف في العراق يمكن ان يفسر في ضوء ما تم ذكره من أسباب، ولاسيما ما يتعلق منها بطبيعة الشخصية العراقية، وبنيتها الفكرية المرتكزة على جهاز مفاهيمي ومنظومة قيمية محكومة بمنطق وحدة الحقيقة التي تجعل من الآخر على باطل لابد من إزالته من الوجود.

المبحث الثاني

أساليب العنف الطائفي

بداية لابد من القول أن العنف يعني كل أعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون غرضها واختيار أهدافها أو ضحاياها، والظروف المحيطة، وانجازها وآثارها ذات دلالات سياسية، أي تنحو إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثار على النظام الاجتماعي[٣٠]. أو هو بتعريف آخر الاستخدام الفعلي للقوة، أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، أو أغراض اجتماعية، لها دلالات وأبعاد سياسية بشكل يأخذ الأسلوب الفردي أو الجماعي، السري أو العلني، المنظم وغير المنظم[٣١].

---

[٢٨]- ناجي محمد الهتاش، "الأزمة السورية ومستقبل العلاقات العراقية –السورية"، بحث قدم: للمؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم السياسية–جامعة تكريت الموسوم (العراق الحاضر وآفاق المستقبل)، للفترة من ٢٠-٢١ تشرين الثاني٢٠١٣، ص١٧.

[٢٩]- عبد الرحمن علي هجوان، " دور الإعلام في تدعيم الوحدة الوطنية ومواجهة الفتنة الطائفية"، رابطة الإعلاميين والمبدعين، ٧-١١-٢٠١٣ على الموقع: http://www.hajjahnews.com/?p=7570

[٣٠]- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي- أسسه وأبعاده، دار الحكمة بغداد، ١٩٩١ ، ص ص ٥٨٩-٥٩٠.

[٣١]- محمد سعد أبو عمود، " العنف السياسي في الحياة العربية المعاصرة "، مجلة المستقبل العربي، العدد١٤٠، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، ص ص ٤-٥.

وهذا يعني أن العنف يشمل كل معاني الشدة والقسوة سواء كانت مادية أو معنوية، وهو يتخذ عدة أشكال فهناك العنف السياسي، والعنف الاجتماعي، والثقافي، وقد يكون فردياً، أو جماعياً، سرياً أو علنياً، منظماً أو غير منظم. وإذا ما جئنا إلى العنف الطائفي في العراق نجد أن هذا العنف كان قد اتخذ عدة أساليب في التعبير عن نفسه، لعل من أهمها ما يأتي:

أولاً– أساليب الاحتلال في إثارة العنف الطائفي:

لقد كان للاحتلال الأمريكي وما نجم عنه من ممارسات، أثرٌ كبيرٌ في تصعيد الاستقطاب الطائفي والعرقي، فقد وفرت الفجوة الأمنية التي صنعها هذا الاحتلال فرصة كبيرة للعصابات الإجرامية للقيام بعملية القتل والخطف والتعذيب والتدمير والسلب والنهب على أساس طائفي. كما ابتدع المحتل آليات أخرى تتناسب الظروف التي يمر بها العراق من أجل نشر الفتن، فبدأ بتفعيل كل ما يجده مناسباً في ذلك، وراح يروج لقضية المقابر الجماعية التي أسندها إلى نظام الحكم المنهار، بوقت كان العراق مهيأ عاطفيا لتقبل هذه الأفكار، ليستفز الذين اضطهدوا من النظام السابق، ويجبرهم على تصديق هذه القضية. ثم لجأ المحتل بعد ذلك إلى قصف المساجد واعتقال الرموز الدينية، كما حصل في قصف مساجد كثيرة في عدة مدن عراقية كالنجف الاشرف، والكوفة، والرمادي، وبغداد، والفلوجة وغيرها. كما وتم اغتيال واعتقال خطباء وأئمة المساجد، وبعض المصلين والمرجعيات الدينية، بهدف أيجاد الفتنة والفرقة بين العراقيين، وقد نجح الاحتلال في مسعاه إلى حدً بعيد[٣٢]. يؤكد ذلك فالح عبد الجبار بقوله :" إن الطائفية لم تبلغ مدى هائلاً من التسيس والعسكرة الا بعد الاحتلال الأميركي للعراق "[٣٣].

ثانياً– عمليات القتل والخطف والتعذيب على أساس الهوية:

عمليات القتل والخطف والتعذيب هذه التي كانت على أسس طائفية، أسهمت فيها مجموعتان أساسيتان:الأولى: وتمثل مجموعات معزولة وغير منضبطة وطنيا تورطت في ممارسة العنف والجرائم ذي الأبعاد العنصرية والطائفية كفعل مضاد للتركيبة السياسية الناجمة عن الاحتلال، الأمريكي. معظم العمليات التي قامت بها هذه المجاميع اتسمت بالعشوائية، وجاءت كردود أفعال على عنف المحتلين وقسوتهم على السكان، أو كردود أفعال على الأعمال الإجرامية التي قامت بها المليشيات والجماعات الطائفية والعنصرية المرتبطة بجهات متعددة داخليا وخارجيا. لقد ساهمت هذه المجاميع في إيجاد اصطفاف طائفي، وقدمت لسلطة الاحتلال مقوما مهما من مقومات نجاح مشروعها التقسيمي.

أما المجموعة الأخرى، فيمثلها العراقيون الذين استوردوا تفسيرات دينية متطرفة بعيدة عن تقاليد الشعب العراقي، ومُناقضة لتراث الأمة العربية، ولمبادئ الدين الإسلامي وتعاليمه الإنسانية. فقدم هؤلاء نهجاً إجرامياً خطيراً على أمن شعب العراق وقضيته الوطنية، وشنوا حملة عنف أخرى ضد الأبرياء من أتباع الأديان والمذاهب الأخرى بذريعة حماية الدين أو المذهب.

---

[٣٢] – رباح مجيد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق: دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار العراب، دمشق، ٢٠١٠، ص ص١٩٩–٢٠٦

[٣٣] – فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

لقد أّدت أعمال العنف هذه من كلا المجموعتين، والتي تمثلت بهجمات بالسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة والعبوات، والأسلحة الكاتمة، إلى سقوط مئات الآلاف من القتلى والجرحى، فضلا عن أنها خلفت مئات الآلاف من الأيتام والأرامل والمعوقين،وأسهمت في صنع الاصطفاف الطائفي والمذهبي.

إن جانبا كبيراً من العنف الدموي الذي قامت به هذه المجموعات يشكل جريمة منظمة، وبعيدة عن المصالح المشتركة لأبناء الشعب العراقي. وقد أسهمت عملياتهم الإجرامية هذه في تشويه القضية الوطنية العراقية من خلال إلغائها المشروع الوطني للمقاومة، وربط مشروع المقاومة والجهاد بمشروع صراع ديني، غذته أطراف خارجية عدّة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول إقليمية [٣٤].

ثانياً– عمليات التهجير القسري:

على الرغم من أن التهجير القسري لم يكن موضوعا جديداً على المجتمع العراقي عبر تاريخه الطويل، لكن الجديد هو في الأسلوب والطريقة التي يتم فيها في الوقت الراهن. فهذا التهجير القسري، إذا كان قد تمَّ في السابق تنفيذاً لسياسات معينة تمارس القمع والاضطهاد، سواء من السلطة العليا، أو من مراكز قوى أخرى، كما حدث مع الأكراد في الثمانينيات من القرن الماضي. أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد شهد العراق عمليات منهجية لتهجير قسري قائم على أساس الهوية الطائفية، أثنية كانت أم دينية أم مذهبية. وانطوى هذا التهجير القسري المنظم والمنهجي على أغراض تتلخص بمحاولة تصنيع خطوط تماس عرقية وطائفية، تعزل العراقيين فيما بينهم على أساس هذه الهويات الفرعية، ضمن مناطق محددة خالصة طائفيًا. وقد تصاعدت عمليات التهجير ووتائر العنف بشكل كبير بعد أحداث تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء في شباط ٢٠٠٦، لكن من دون أن يعني ذلك أن عمليات التهجير القسري هذه قد بدأت مع لحظة تفجيرات سامراء، ولكنها تكثفت وأخذت غطاءً سياسيًا وشعبويًا؛ بعد هذه التفجيرات، فالمتابعة الميدانية تكشف عن وجود عمليات تهجير ذات طابع اثني، أو طائفي بعد نيسان ٢٠٠٣ في الكثير من مناطق العراق، وبشكل خاص في بغداد وكركوك والبصرة [٣٥] .

إنّ التهجير الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ حدث بفعل أفراد وجماعات معينة، وقد استخدمت عمليات التهجير بهدف زعزعة الأمن والاستقرار لحساب جهات غير معروفة في ظل فراغ أمني وسياسي. كذلك بهدف تصفية بعض المحافظات من أي تنوع ديمغرافي، دينيًا كان أم مذهبيًا أم أثنيًا، كما هو الحال في البصرة وذي قار. وبعضها الآخر يهدف إلى إعادة التوزيع الديمغرافي داخل المحافظة نفسها لإنتاج مناطق خالصة طائفيًا، كما في ديالى ونينوى وبابل. وقد استخدم في هذا التهجير أساليب تهديد متعددة لإجبار السكان على ترك منازلهم ومناطقهم، سواء داخل البلد أو خارجه، توزعت ما بين، التهديد والوعيد بالقتل أو التصفية أو التعذيب[٣٦]. وقد بلغ عدد هؤلاء المهجرين داخل العراق أعلى تقدير له في نهاية العام ٢٠٠٩؛ فقد أشارت مفوضية الأمم المتحدة

---

[٣٤] – سعد داود قرياقوس،" مأساة العنف في العراق.. محاولة لقراءة ظاهرة مجنونة" ، بحث منشور على الموقع:
http://articles.abolkhaseb.net/ar_articles_2006

[٣٥] – سعد داود قرياقوس، مصدر سبق ذكره.

[٣٦] – حسن محمد حسن،" التهجير القسري في العراق (دراسة تطبيقية على المهجرين في قضاء خانقين)"، مجلة الفتح، العدد٣٤، جامعة السليمانية، ٢٠٠٨، ص ص٧–٢٣.

السامية لشؤون اللاجئين إلى أن عدد المهجرين بلغ ٢,٧٦٤,١١١ مهجرا[٣٧]. أما خارج العراق فإن أعلى تقدير له بلغ في نهاية ٢٠١١ اذ قدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين العراقيين بـ ١,٦٨٣,٥٧٧ لاجئاً[٣٨].

ثالثاً–الاعتداء على دور العبادة والمراقد:

شهد العراق بعد ٢٠٠٣ موجة من الاستهداف المتواصلة لدور العبادة والمساجد والحسينيات والكنائس، في أعمال تخريبية مستمرة استهدفت كافة مكونات الشعب العراقي لخلق فتنة طائفية، وأجواء من القلق والخوف،ولاسيما عند أقليات الشعب العراقي التي تم استهداف أماكن عبادتها ورجال الدين فيها، إذ تهدف الجماعات المسلحة من وراء عملياتها ضد دور العبادة والمشاهد وأضرحة الأولياء والصالحين إثارة الرعب والخوف، ومنع الناس من ممارسة طقوسهم الدينية، وإثارة الحرب الطائفية.

إن هذا الاعتداءات أول من بدأها قوات الاحتلال الأمريكي، إذ سعى المحتل إلى إشعال الفتنة الطائفية عبر تفجير المساجد والحسينيات والكنائس والأديرة والمراقد وبصورة متبادلة. ثم جاءت المجاميع المسلحة الإرهابية لتكمل هذا الدور بمسوغات وذرائع شتى. وكان تفجير مرقد الإمامين العسكريين في شباط ٢٠٠٦، أبرز هذه التفجيرات، إذ أدى إلى موجة من القتل على أساس الهوية الطائفية راح ضحيتها آلاف العراقيين الأبرياء، وعرضت وحدة البلاد للخطر[٣٩].

رابعاً– الاعتداءات اللفظية:

الاعتداء اللفظي نقصد به تبادل الشتائم والسب واللعن بين المنتمين للطوائف والمذاهب والديانات في العراق، والتي نهى الله سبحانه وتعالى المسلمين عنها، حتى مع أصحاب الديانات الوثنية، قال تعالى: [وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ فَيَسُبُّواْ اللّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ][٤٠]. ولعل من أبرز تلك الممارسات هو استخدام التسميات المشينة للرمز إلى طائفة معينة مثل(النواصب) و(الروافض)، وسب صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم). إن الغاية من هذا السب واللعن للصحابة (رضي الله عنهم) كان القصد منه شق وحدة الصف الإسلامي بإثارة المشاكل بالفعل ورد الفعل.

خامساً– الممارسات الطائفية من قبل السلطة السياسية:

إن السلطة السياسية في العراق التي من المفترض أن تكون ممثلة لجميع الأفراد والطوائف والمناطق في البلد الواحد، وتكون هي مصدر الوحدة والتلاحم المجتمعي، ومصدر الاستقرار والأمن، أصبحت هي وعبر ممارساتها الطائفية سبباً في إثارة العنف الطائفي في المجتمع. ولعل من أهم هذه الممارسات هي الانتقائية في تطبيق القوانين

---

[٣٧] – يونامي: تقرير حقوق الإنسان للمدة من ١ يوليو/تموز–٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩؛ وهو الرقم الذي أكده التقرير الذي أصدرته (NRC's) Narwegian Refugee Council في نهاية ٢٠٠٩ حول النزوح الداخلي في العالم، وأشار التقرير إلى أن عدد النازحين العراقيين حتى نهاية العام ٢٠٠٩ بلغ ٢,٧٦ مليون نازح.

[38]- UNHCR Statistical Yearbook 2911, P. 74.

[٣٩] – أحمد جويد، " ظاهرة هدم الأضرحة والمشاهد... الجذور التاريخية والمسؤولية القانونية"، بحث منشور على الموقع
http://www.alshirazi.com/world/article/2012/344.htm

[٤٠] – القرآن الكريم، سورة الأنعام، من الآية (١٠٨).

على أفراد الشعب وطوائفه المختلفة، وإجراء الكثير من حالات الاعتقال والتعذيب في السجون العراقية، فضلاً عن عمليات حرمان واستبعاد من الوظيفة، أو من ممارسة العمل السياسي على أسس طائفية[٤١].

المبحث الثالث

حل أزمة العنف الطائفي

في ضوء كل ما تقدم يمكننا القول إن العنف الطائفي الذي يحدث في العراق ويقود إلى مجازر بشعة ليس بالأمر الهين، ومن الممكن أن يستمر لسنوات طويلة ويؤدي إلى مزيدٍ من الضحايا والتدمير والفرقة والانقسام. والسؤال الذي يُطرح أليس من سبيل لمعالجة هذا الداء الخطير؟.

لاشك أن هناك سبيلاً وربما سبل، ولكن كل شيء يتوقف على الإرادة الصادقة في تتبع هذه السبل. فهناك من يرى إن السبيل يكون في دعوة جامعة للعودة إلى" إسلام بلا مذاهب" [٤٢]. ونقول عن هذا السبيل: إن أطروحة كهذه قد يمكن تحققها على مستوى فردي في أفراد يتحررون من الولاءات المذهبية، ويسيرون على هدى الإسلام الأول، وهم قادرون على إدراكه وإدراك ما يلزمهم إدراكه منه، لكن من غير الممكن تحققه على مستوى مجتمع او أمة تتفاوت مدارك أفرادها تفاوتا كبيرا، مع الأخذ بنظر الاعتبار حاجة الإنسان للانتماء الى الشروط البيئية التي يعيشها، ومنها الشرط العقدي أو الديني. فأمامنا التجربة الغربية في الإصلاح الديني فبعد مرور زمن طويل نسبيا على هزيمة الكنيسة، والأشواط التي قطعها العالم الغربي على مستوى الحداثة، بعد ذلك كله، هذا هو الفرد الغربي بشكل عام لا يكفيه الشعور دائماً بأنه مسيحي حتى يلازمه الشعور بكونه كاثوليكياً أو بروتستانتياً[٤٣].

وهناك من يرى أن السبيل هو في تحقيق إجماع إسلامي على حق الاختلاف ومشروعية التعددية المذهبية [٤٤]. نقول: إن هذا المبدأ يستلزم اعتراف كل مذهب بشرعية المذاهب الأخرى وحقها في الاجتهاد والاختلاف على حد سواء، بما يراه لنفسه من شرعية وحق . فهل هذا ممكن في إطار مذاهب دينية تمتلك الحرية في التعبير عن نفسها واثبات وجودها؟ . إن هذا الأمر من وجهة نظرنا ليس سهلا ذلك ان مسألة الاختلاف ما بين المذاهب هي ليست في التفاصيل،أو في المسائل الفرعية أو الجزئية، التي تتعدد فيها الآراء والاجتهادات حتى في دائرة المذهب الواحد، أنما هو الاختلاف العقدي، الذي يدور على أصول الاعتقاد أو بعضها.

من هنا نفهم التعايش الطبيعي بين أتباع المذاهب السنية المتعددة مع وفرة الاختلاف في الفروع. وهو الأمر ذاته في دائرة الشيعة، لا بين الأصوليين والإخباريين، بل بين عشرات الفقهاء المتقدمين الذين،كما يرى الطوسي، أن حجم الاختلاف بينهم يفوق كثيراً حجم اختلاف الفقهاء الأربعة [٤٥]. وعندما يكون الاختلاف اختلاف

---

[٤١] – دان مريبي، " ماذا وراء العنف في العراق؟"، ترجمة: لقاء حامد، نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية، لعدد٦١، الثلاثاء٢٥-٢- ٢٠١٤، ص ص١٣-١٤.

[٤٢] – مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، ط١١، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤٩.

[٤٣]– صائب عبد الحميد،" تقديم "، في :مجموعة باحثين، الطائفية في العراق –مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق، مصدر سبق ذكره، ص ٧-٨.

[٤٤]– أحمد طه، تردي الفكر الإسلامي المعاصر بين الأصولية المستبدة والعلمانية المستفزة، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٩، ص ص ٨٥-٨٦.

[٤٥]– نقلاً عن : آية الله محمد واعظ زاده الخرساني،"الاجتهاد عند الشيعة الامامية "، في: الاجتهاد والتجديد، مجموعة من المقالات المختارة للمؤتمر الدولي الخامس عشر للوحدة الإسلامية، إعداد : سيد جلال الدين ميرافائي، ج١، المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، طهران، ٢٠٠٣، ص ١٤.

عقائد فإن الاعتراف بالآخر سيكون في غاية الصعوبة إذ إنّ من خصوصيات العقيدة أنها " أحادية" ترى الحق متمثلا فيها، وترى غيرها مجانبا للحق بقدر اختلافه عنها، وقليلون جداً فقط هم الذين يتسع إدراكهم لما وراء هذا، لذا تجد محاولاتهم صعوبة في شق طريقها.

بعد أن رأينا أن السبل السابقة صعبة التحقق، لابد من البحث عن سبل أخرى للخلاص، هذه السبل تكون أكثر واقعية تدع كل شيء في مكانه لكنها تحيل الأنظار إلى مصالح مشتركة، يؤدي التهاون فيها إلى خسائر تطال الجميع، ولعل من أهمها مايأتي:

أولاً– الإقرار بوجود الطائفية وعدم إنكارها:

ما من أحد يعترف انه طائفي على الرغم من أن هناك طائفية، لذلك نرى من الضروري مواجهة حقيقة النظام الطائفي، وكشف الستار عن مقوماته الاجتماعية وأصوله التاريخية، ثم تأتي بعد ذلك المعالجات. بمعنى أن تجاوز الحالة الطائفية ينطوي على محوها من النفوس قبل إن تكون من النصوص،أي أن التصدي للطائفية يجب أن يبدأ أولا من النفوس ثم الانتقال إلى الوسائل الأخرى. ومن هنا فإن عملية إلغاء الطائفية لابد أن تسلك طريق التدرج، بدلا عن الحديث عن قرار بإلغائها.

ثانياً–إيقاف الخطاب الطائفي:

لابد قبل المباشرة بأي إجراء يهدف لإيقاف العنف الطائفي، من إيقاف الخطاب الطائفي المتشدد المعلن في أغلب الفضائيات الإعلامية بشكل يثير النعرات الطائفية بين أبناء الطوائف المختلفة، والإسهام في إيجاد وإبراز خطاب معتدل (دينيا، أو سياسياً) يسعى إلى وضع مرتكزات حوارية بين الأطراف المختلفة لبناء مشروع سياسي وفكري حقيقي[٤٦].

ثالثاً– تعزيز روح المواطنة:

إن العمل على تعزيز روح المواطنة، التي تتراجع أمامها دواعي الاستقطاب الطائفي، هو ضمانة أكيدة لاختفاء النزاعات الطائفية والعرقية والعشائرية وأمثالها، لأنه سوف يسهم في إيجاد أرضية مناسبة للتعايش المشترك بين العراقيين. فالمواطنة هي التي تحمي مصالح جميع العراقيين، واقول جميع العراقيين، وليس جميع الطوائف لأن النظر إلى المجتمع بعدَّه مؤلفاً من طوائف، وليس أفراداً فيه تضليل متعمد يهدف إلى اختزال الأفراد في جماعات لسلب حقهم في الاختيار، وربط وجودهم ومصالحهم بمن يمثلهم أو يمثل طائفتهم. وهذه الحماية لا تكون ألا عبر مؤسسات دستورية تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم بعدهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، يمثلون مجتمعين الإرادة العامة التي يجب أن تخضع لها جميع الإرادات الوطنية الأخرى، أياً كانت صفتها بما فيها الدولة، وبكل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية [٤٧].

رابعاً– التوعية المجتمعية:

[٤٦] – سناء كاظم كاطع، " الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦،جامعة بغداد، كانون الثاني–حزيران ٢٠٠٨، ص ١٣٤.

٤٧ – فوزي حامد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

تتم هذه التوعية من خلال القيام بحملات واسعة تشارك فيها شخصيات فكرية، وسياسية، واجتماعية، ودينية، مدعومة بجهد رسمي منظم عالي المستوى، لإشاعة معايير ومفاهيم حقائق الوجود الطبيعي المبني على التعددية والتنوع والاختلاف، مستمدين ذلك من أسس الرؤية الإسلامية الإنسانية الرافضة للتمييز العنصري والاستعلاء القومي بينهم، للتوجه على نحو انتهاج مبدأ الوحدة مع الاختلاف والتباين في إطار الوحدة، الذي يكفل من جميع الأطراف في بناء موقف محدد وواضح للبحث بصورة جدية عن سبل وآليات لبرمجة الاختلاف نحو صيغة للتسامح والتعايش الوطني بدلا من التنافر والاقتتال[٤٨].

خامسا– إجراء الإصلاح السياسي:

لابد من إجراء إصلاحات حقيقية في العملية السياسية، فالعراقيون اليوم بحاجة إلى إجراء مراجعة جوهريّة للقواعد التي تحكم النظام السياسي الحالي في البلاد، اذ يجب أن يتحوّل التركيز إلى المواطنين بعيداً عن الطوائف. فالتغيير الحقيقي يتطلّب إجراء تعديلات كبيرة على الدستور، والنظام الانتخابي،فضلاً عن سنّ قوانين جديدة بشأن الأحزاب السياسية، وإدارة الموارد، ويتعيّن أن تصبح السلطة أقلّ نخبويّة، وأكثر بعداً عن المركزية، وأكثر تعبيراً عن احتياجات الناس. والاهم من كل ذلك لأبد من ترسيخ مفاهيم الديمقراطية التي تتطلب المساواة بين جميع العراقيين دون أي تمييز أو أفضلية، بسبب الدين أو الطائفة أو المذهب أو الرأي السياسي، فضلاً على ذلك تتطلب تأمين حرية الاعتقاد المطلقة، دون ان يكون في ممارسة هذا الحق انتقاص لحق أو حرمان من منفعة أو تضييق لإمكانيات، مع التحذير من أي محاولة لقمع الحرية بحجة محاربة او معالجة الطائفية.

سادساً– تفعيل مشاريع الإصلاح الديني:

لابد أن تجد هذه المشاريع في مؤتمرات وملتقيات التقريب بين المذاهب أرضية مشجعة ومحفزا عمليا، شريطة أن ترقى هذه المؤتمرات والملتقيات إلى مستوى الجدية والمصداقية. وذلك من خلال قيامها على التخطيط المنهجي الذي ترسم من خلاله الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وان يكون هناك تمثيل حقيقي لمثل هذه المؤتمرات والملتقيات، وان يكون هناك استعداد حقيقي من ممثلي الفرق المجتمعة لإجراء مراجعة نقدية لثوابتها، ومصادر وظروف تكوينها، والاستعداد المماثل للاعتراف الحقيقي اعترافاً يمنح الجميع، ومن الجميع، الشرعية والمشروعية الكاملة والمتكافئة من دون الشعور بالغضاضة أو التخلي عن ثوابت عقدية [٤٩].

سابعاً–إصلاح مناهج التربية والتعليم:

أمام حقيقية التنوع الديني والمذهبي للعراق لابد من العمل على أن تتضمن المناهج الدراسية الرسمية التعريف بالأديان والمذاهب، تعريفاً متوازناً يتجاوز التحيزات الدينية والمذهبية، وذلك على غرار مناهج التعليم الانكليزية التي تقدم الجميع بصورة حيادية، وتنمي عند أجيال المتعلمين منذ الطفولة فكرة قبول التنوع ورؤية المشتركات الأخلاقية والعرفية بين الأديان والمذاهب[٥٠].

[٤٨]– عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، دار أسامة للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ص ١٥١–١٥٢.

[٤٩] – صائب عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ص٩–١٠.

[٥٠] – فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

ثامناً– الدعم العربي والإسلامي:

لابد من بذل جهود مضنية في سبيل نزع إجماع عربي وإسلامي، ممزوج بفتوى دينية بتحريم التقاتل بين أطراف الشعب العراقي ومكونات، وتسخير كافة الطاقات الممكنة في سبيل وضع برنامج عربي مدروس لدعم العراق، والحفاظ على أمنه واستقراره، بعيداً عن أية لغة طائفية.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكننا أن نستنتج أن أزمة العنف الطائفي في العراق هي أزمة طائفية سياسية، وليس طائفية اجتماعية وحصراً الطائفية المذهبية وتحديداً(السنة والشيعة)، وان هذا العنف، وبكل الأساليب التي يمارس بها، هو نتيجة لجملة من العوامل والأسباب المتداخلة، وتحتاج معالجتها إلى برنامج وطني طويل، يستلزم توافر إرادة وطنية جادة في مسعاها، واعية لحجم المشكل الذي تود معالجته.

وهذا يعني أن عملية المعالجة هي بمثابة برنامج إصلاحي متكامل يشمل جميع نواحي حياة العراقيين السياسية والاجتماعية والقانونية، وعملية الإصلاح الشاملة والمتكاملة عملية صعبة وطويلة ومعقدة، ولكنها ليست مستحيلة. صعوبتها تكمن في كونها عملية إصلاحية مجتمعية وأدواتها الإنسان العراقي ذاته، فهو المصلح وموضوع الإصلاح في الوقت ذاته، لهذا نقول عنها إنّها معقدة. فالقوى السياسية الفاعلة اليوم في الساحة هي ذاتها بحاجة إلى إصلاح منظومتها الفكرية وجهازها المفاهيمي، وإعادة النظر في مرجعياتها، فهي تشكل في بنائها عصبويات، وترتكز على جهاز مفاهيمي ومرجعية فكرية متكاملة، لا تسمح لها بالتعامل مع الكيانات الأخرى، ألا بعدها النقيض المنافي لوجودها غير المرغوب فيه.

إن البرنامج الإصلاحي هذا لابد أن يكون نقطة الانطلاق فيه هو حماية مصالح جميع العراقيين، وهذه الحماية لا تكون ألا عبر مؤسسات دستورية تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم بعدهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وذلك لا يكون ألا من خلال دولة مدنية. وعليه من أجل تجاوز الطائفية السياسية التي تعصف بالمجتمع العراقي، نقترح مايلي:

1. **العمل على بناء دولة المواطنة العصرية الديمقراطية، والعمل على تحقيق العدل والمساواة مابين جميع المواطنين العراقيين في الحقوق والواجبات. إن تحقيق المساواة والعدالة لجميع المواطنين من قبل الدولة المدنية التي أساس الانتماء فيها هو للوطن، وليس لأي أمر آخر،سوف يمنع المرور بالطائفية، وتداعياتها الخطيرة.**
2. **العمل على نشر الثقافة الديمقراطية ومبدأ الحوار وبث روح التسامح مابين جميع مكونات المجتمع العراقي، وان يكون هناك دعوة لجميع الاحزاب السياسية للخروج الى فضاء الاحزاب المدنية الديمقراطية، بحيث يستطيع كل مواطن الانتماء لها بدوافع وطنية.**
3. **السعي لتطوير منظومة الوعي بما يسمح بتجاوز الأسس الفكرية والثقافية والفلسفية لكل ثقافة، لأن الوعي الجماعي أو الفردي من شأنه الاسهام في توجيه حقوق الإنسان بشكل ايجابي.**

٤- يجب مكافأة كل فرد في المجتمع العراقي بناء على ادائه وكفاءته، وليس على أساس مرجعيته العائلية أو العشائرية أو الدنية أو المذهبية أو القومية أو لأي اعتبار أخر غير إعتبار الكفاءة والقدرة على الإنجاز.

٥- العمل على مقاومة مظاهر العنصرية والحد من العوامل المغذية للكراهية والحقد بين أبناء الوطن الواحد، ولاسيما وسائل الاعلام التي تسهم بشكل أساسي في اثارة النعرة الطائفية.

٦- السعي لتشجيع مبادرات التعارف الديني والثقافي بين أبناء الوطن، بما يسهم في تحقيق التفاعل الاجتماعي والوحدة الوطنية.